

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل - ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ من ممثلي الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

يشرفنا أن نحيل إليكم، طيه، نص بيان أصدره الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونكون ممتنين لو تكرتم بنشر هذه الرسالة ومرفقها وتعميمهما على المشاركين في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، بوصفهما وثيقة من وثائق المؤتمر.

(توقيع) شا زوكانغ

السفير

جمهورية الصين الشعبية

(توقيع) إيان سوتار

السفير

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية

(توقيع) هوبير دو لافورتيل

السفير

فرنسا

(توقيع) يوري كابرالوف

السفير

الاتحاد الروسي

(توقيع) نورمان وولف

السفير

الولايات المتحدة الأمريكية

## المرفق

## بيان من وفود الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

- ١ - إن وفود الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية تكرر رسمياً، بمناسبة المؤتمر السادس المعقود لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تأكيد تأييدها القوي والمتواصل لهذه المعاهدة التي تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي والركيزة الأساسية لزرع السلاح النووي. وإننا ما برحنا ملتزمين بصورة لا لبس فيها بأداء جميع التزاماتنا المنصوص عليها في المعاهدة.
- ٢ - ولقد رحبنا بقرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى الذي اتخذته الدول الأعضاء في عام ١٩٩٥. وإننا نعيد تأكيد التزامنا بتعزيز عملية استعراض المعاهدة وبمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. كما أننا نؤكد مجدداً التزامنا بالقرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وسوف تظل المبادئ التي أرسيتها هاتان الوثيقتان تشكل إسهاماً لا ينضب في عملية الاستعراض التي ستظل تهتدي، بصفة أساسية بالمعاهدة.
- ٣ - ولقد تأكد التقدم صوب تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، إثر مؤتمر عام ١٩٩٥. وإننا لنرحب في هذا الصدد بانضمام شيلي وفانواتو والإمارات العربية المتحدة وجزر القمر وأندورا وأنغولا وجيبوتي وعمان والبرازيل إلى المعاهدة. فالآن يبلغ عدد الدول الأعضاء فيها ١٨٧ دولة. وإننا لنكرر تأكيد الحاجة إلى انضمام الجميع إلى معاهدة عدم الانتشار ونهيب بالدول التي لم تنضم بعد إليها أن تفعل ذلك عما قريب. وقد أثارت التفجيرات النووية التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/مايو ١٩٩٨، قلقاً دولياً بالغاً. ومن ثم فما برحنا ناشد هذين البلدين الأخذ بالتدابير
- المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨). ذلك أن الهند وباكستان لا تتمتعاً، بغض النظر عن تجاربهما النووية، بمركز الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي.
- ٤ - وإننا نؤكد أن امتثال جميع الدول الأعضاء لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يعد شرطاً جوهرياً لتعزيز الأهداف الشاملة للمعاهدة.
- ٥ - ونكرر تأكيد التزامنا الراسخ بالهدفين النهائيين المنشودين ألا وهما إزالة الأسلحة النووية تماماً وإبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.
- ٦ - وقد طرح مؤتمر استعراض معاهدة الانتشار وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ برنامج عمل وصفه بأنه له أهمية في إعمال المادة السادسة على الوجه الأكمل وتنفيذها على نحو فعال. وفي ظل السعي إلى تنفيذ ذلك البرنامج، تحققت منذ عام ١٩٩٥ تطورات بالغة الأهمية على الصعيد المتعدد الأطراف والثنائي والافرادي.
- ٧ - ففي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ فتح في نيويورك باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ذلك اليوم نفسه وقعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على تلك المعاهدة. وحتى الآن وقَّع عليها ١٥٥ دولة قام ٥٥ منها شاملة الدول الـ ٢٨ التي يلزم تصديقها كيما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، بإيداع صكوك تصديقها لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ومن بين تلك الدول فرنسا والمملكة المتحدة اللتان أودعتا صكاهما في مراسم مشتركة

النووية في الجهود الدائبة والمتوالية الرامية إلى خفض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

١٠ - وإننا بتشديدنا على ما يتسم به التعاون من أهمية شديدة وبإبدائنا الثقة المتبادلة فيما بيننا وبدفعنا لتلك الثقة قدما، وإذ نعمل على تحقيق مزيد من الأمن والاستقرار الدوليين، إنما نؤكد أن أسلحتنا النووية ليست مصوبة على الإطلاق إلى أي دولة.

١١ - إن تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها يعد خطوة هامة في الجهود الرامية إلى خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وهذا موضع ترحيب. ولا يزال إتمام الولايات المتحدة للتصديق على تلك المعاهدة أمرا ذا أولوية. فنحن نتطلع إلى إبرام المعاهدة المذكورة في أقرب وقت ممكن، جنبا إلى جنب مع صون وتعزيز معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية باعتبارها ركنا أساسيا من أركان الاستقرار الاستراتيجي وأساسا لإجراء مزيدا من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وفقا لأحكامها.

١٢ - ونحن ملتزمون بأن نخضع في أقرب وقت ممكن المواد الانشطارية التي يصنفها كل منا على أنها لم تعد مطلوبة في أغراض الدفاع، للتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أي جهة دولية أخرى مختصة في هذا المضمار. وقد استهلينا عددا من المبادرات الهادفة إلى توفير سبل إدارة تلك المواد والتخلص منها بشكل مأمون وفعال.

١٣ - وإننا نرحب بما جرى منذ عام ١٩٩٥، من إنشاء منطقتين جديدتين خاليتين من الأسلحة النووية باعتبار ذلك إسهاما هاما في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين في جنوب شرق آسيا وأفريقيا. وقد وقعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وفي معظم الحالات، صدقت على جميع بروتوكولات معاهدات تلاتيلوكو وراروتونغا وبليندانا

جرت في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨. كما أن تصديق الاتحاد الروسي مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يلقي ترحيبا. وقد تم، في فيينا، إنشاء اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي عاكفة الآن على إقامة نظام المرصد الدولي المنبثق عن المعاهدة. وتم، حتى الآن، إحراز تقدم كبير صوب إقامة نظام التحقق. وإننا على التزامنا بكفالة أن تتوافر في نظام التحقق المنبثق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية القدرة على الوفاء بمتطلبات التحقق لدى دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ. وقد عقد في فيينا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ المؤتمر الأول للدول التي صدقت على المعاهدة وذلك للنظر في مسألة دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ. وينبغي ألا تدخر أية جهود لكفالة أن تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة عالمية يمكن التحقق من تنفيذها دوليا وفعليا وضمان دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وينبغي ألا يساور أحد أي شك في التزام بلداننا الخمسة في هذا الصدد.

٨ - وكخطوة منطقية متعددة الأطراف على طريق الأعمال الكامل والتنفيذ الفعال للمادة السادسة، فإننا نعيد تأكيد ضرورة إبرام اتفاقية غير تمييزية تطبق عالميا ويمكن التحقق منها دوليا وفعليا، تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي المتفاوض بشأنها وذلك وفقا للبيان الصادر عام ١٩٩٥ عن المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح والولاية المبينة فيه وإننا نحث مؤتمر نزع السلاح على أن يقر في أقرب وقت ممكن، برنامج عمل يشمل الشروع فورا في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل واختتام تلك المفاوضات في وقت مبكر.

٩ - وقد قام كل منا وسيقوم، على الصعيد الوطني، بتسليط الضوء على إسهام الدول الخمس الحائزة للأسلحة

١٦ - ويعد تطوير نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذه بصورته المعززة من خلال اتفاقات جديدة إنجازاً هاماً. وإنما لنثني على العمل المشهود الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الميدان ونأمل أن ينتشر النظام المعزز في القريب العاجل في جميع مناطق العالم. وهنا، أيضاً، تشكل مسألة العالمية التحدي الذي نواجهه. وحتى تاريخه، وقع البروتوكولات الإضافية ما يربو على ٥٠ دولة غير حائزة للأسلحة النووية؛ ودخلت ٩ من تلك البروتوكولات حيز النفاذ. وإنما نحث جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع بعد البروتوكول الإضافي أن تفعل ذلك دون تمهل توطئة لتنفيذه في وقت مبكر.

١٧ - وفيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقعت إحداها مؤخراً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بروتوكولا إضافيا وإنما لنحث الثلاث دول الأخرى على التفاوض مع الوكالة بشأن بروتوكول إضافي.

١٨ - وقّعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بروتوكولا إضافيا وستسعى إلى التصديق، في أقرب وقت ممكن، على الاتفاقات المتصلة بها.

١٩ - وإنما ندعم تحقيق شفافية الضوابط على الصادرات المتصلة بالمواد النووية في إطار الحوار والتعاون فيما بين جميع الدول المهتمة الأطراف في المعاهدة ونرحب بالمبادرات المضطلع بها تحقيقاً لهذا الهدف.

٢٠ - وإنما نؤكد مجدداً حق جميع أطراف المعاهدة غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء بحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دونما تمييز ووفقاً للأحكام ذات الصلة من المعاهدة والمبادئ ذات الصلة بالضمانات. وتبعاً لالتزامنا المنصوص عليه في المادة الرابعة

ذات الصلة؛ وتجري، حالياً، عمليات داخلية الغرض منها الحصول على التصديقات القلائل الناقصة. وقد جرى، مؤخراً، دفع عجلة المشاورات مع الدول الأطراف في معاهدة بانكوك، مما يمهد السبيل لانضمامنا إلى البروتوكول الإضافي. ونحن نتطلع إلى انتهاء تلك المشاورات إلى نتائج ناجحة ومبكرة. وإنما لنحث الدول في آسيا الوسطى على أن تتابع بنجاح جهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها. وإنما ندعم ونحترم مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.

١٤ - وإنما نلاحظ أن الإجراءات المتخذة، منذ عام ١٩٩٥، من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن بروتوكولات معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية ذات الصلة زادت عدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي يحق لها الحصول على ضمانات أمنية سلبية إلى ما يربو على ١٠٠ دولة. وإنما لنعيد تأكيد التزامنا بقرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) المؤرخ نيسان/أبريل ١٩٩٥ والمتعلق بتوفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ووفقاً للفقرة ١٠ من منطوق القرار ٩٨٤ (١٩٩٥)، من المفروض أن تظل القضايا التي يتناولها القرار آنف الذكر محل اهتمام المجلس باستمرار ونحن على استعداد لتبادل وجهات النظر فيما يتصل بالضمانات الأمنية الإيجابية المشار إليها في القرار المذكور.

١٥ - وإنما نعتبر نظام الضمانات الدولية الذي أرسته الوكالة الدولية للطاقة الذرية أحد الدعائم الأساسية لنظام عدم الانتشار. فذلك النظام يعد بمثابة ضمان للاستقرار ولصون السلام العالمي. ونحن ندعو جميع الدول الأطراف المتعين عليها بمقتضى المادة الثالثة من المعاهدة أن توقع وتنفذ اتفاقات الضمانات الشاملة ولم تفعل ذلك بعد، ندعوها أن تفعله دونما إبطاء.

قمنا بدعم برامج التعاون التقني التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مما مكن أماً عديدة من إحراز تقدم في تطبيق التكنولوجيات النووية في ميادين هامة مثل الزراعة والهندسة والطب والبيئة.

٢١ - وإننا نؤكد أهمية التعاون الدولي في الحفاظ على أعلى مستويات ممكنة من السلامة النووية. ونرحب، في هذا الصدد، بدخول اتفاقية السلامة النووية حيز النفاذ وبعقد أول اجتماع لاستعراضها علاوة على فتح باب التوقيع على الاتفاقيتين المتعلقتين بسلامة إدارة الوقود المحترق وبسلامة إدارة النفايات المشعة. وإننا ندعو جميع الدول التي لم توقع وتصديق بعد على هاتين الاتفاقيتين أن تفعل ذلك.

٢٢ - ونحن عازمون على اتباع نهج تطلعي حيال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توفر إطاراً لا غنى عنه لأي جهود تبذل مستقبلاً لمكافحة الانتشار النووي وتحقيق نزع السلاح النووي. ونحن تدرك تماماً المسؤولية الخاصة والدور الرئيسي المواطنين بنا في كفالة استمرار التقدم في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٣ - وتأمل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي والدول غير الأعضاء بها التزاماً حقيقياً مماثلاً بالسعي إلى منع الانتشار النووي ونزع السلاح باعتبار ذلك إسهاماً في تعزيز السلام والأمن. وسوف نواصل العمل معاً ومع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على إنجاح عملية الاستعراض.